تقارير التنمية البشرية: مبادرة غير مكتملة

عبد الحليم فضل الله

2007\12\19

ينشر البرنامج الانمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990، تقريراً سنوياً عن التنمية البشرية غالباً ما يترك أصداء واسعة، وبإصدارها التقرير ثماني عشرة مرة متواصلة، تكون الأمم المتحدة قد حققت هدفاً قد لا يكون مقصودا، وهو التأكيد على أن الاقتصاد العالمي عاجز عن حل مشاكله بنفسه وأن الاعتماد على كفاءة الاسواق وعلى الإرادة المنفردة لكل دولة على حدا، سيقوض أنظمة الانتاج والتوزيع، وسيؤدي الى استنفاد سريع للموارد. ولتلافي ذلك، يتطلب الأمر القيام بما تحاول مؤسسات النظام الدولي اقناعنا بعقمه منذ زمن، أي التدخل الايجابي من قبل الحكومات وتطوير مستوى الشراكة في اتخاذ القرار.

تؤكد المسائل التي يعالجها التقرير على حاجة دول العالم إلى تقديم مساهمات مغايرة على نحو متضامن ومتكامل، وفي إطار تقاسم عادل للأعباء والمكاسب، حتى يغدو ممكناً تجاوز المعضلات الصعبة. يصح ذلك فيِ شأن تطوير وتشكيل القدرات البشرية وتحسين طرق الانتفاع بها في مواجهة الفقر (التقرير الاول 1990) وفي معالجة نقص تمويل التنمية عبر تقليص موازنات التسلح الهائلة (التقرير الثاني)، و كذلك بالنسبة إلى الأمن الانساني (التقرير الخامس)، والتهديد المناخي الذي يمثل عائقا خطيراً أمام توسيع البشر لخياراتهم ومصدراً لكوارث واخفاقات "ستدفع 40% من سكان العالم الاكثر فقراً نحو مستقبل تنعدم فيه الفرص وتضعف معه جهود بناء نموذج أكثر شمولاً للعولمة" (التقرير الاخير).

ولعل في تقارير التنمية البشرية ما يلوّح ببدائل كامنة، تتحين الفرصة، بعد ان تستنفد آلة الهيمنة طاقتها المدمرة، من أجل إعادة صياغة مسألة التنمية، وقد عبّر عن ذلك أحد مسؤولي البرنامج الانمائي بقوله " إنّ التنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم"، معيداً إلى الاذهان الزخم التنموي الذي غمر عالم السياسة في حقبة التنافس الدولي، الذي اقتضى تنازلات لأطراف ثالثة شكّل الفقراء قسماً كبيراً منهم.

هل نجحت تقارير التنمية البشرية في شق طريق آخر معارض، لنقل مواز، للقواعد التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية، المفوّضون الثلاثة بوضع وحراسة البناء المتشدد للاقتصاد العالمي؟

الإجابة ليست مبسطة، فقد نجح الفهم الجديد للأدوار والأهداف الذي اعتمدته تلك التقارير، في تحسين الطرق التي يصنّف من خلالها التقدم والتأخر، وتوجيه نقد مؤثر للرؤية الكميّة التي

طبعت مفاهيم التنمية. القفزة النظرية الأهم تمثلت في الكفّ عن اعتبار البشر جزءاً من آلة الانتاج، واعتبارهم هم أنفسهم من ثمّ، صانعي التنمية وهدفها الرئيسي، ما يدعو إلى زيادة قدراتهم وتعزيز شراكتهم في تقرير مصائرهم.

مع ذلك، لم تعمد الأمم المتحدة إلى استخدام خلاصات هذه التقارير على نحو حاسم، لتغيير الوقائع وإبطاء زحف الخيارات الأحادية والمتطرفة. فقد انصبّ اهتمامها على تأدية نصف المهمة: تقنياً باعتماد مقاييس جديدة، ونظرياً بإدخال عناصر جديدة لم تكن معروفة سابقاً كدليل الحريّة البشرية ودليل التنمية الانسانية، أمّا النصف الآخر من المهمة، فكان يفترض تصميماً مغايراً للسياسات يحدّ من تعسف آلة الانتاج العالمي، ولا يكتفي فقط بمعالجة المشكلات الكبرى من داخل السياسات القائمة.

يتحسّب واضعو تقرير التنمية البشرية على ما يبدو، لقوة الاتجاه المناوئ للتنمية، فيتجنبون بالتالي المسّ بأفكاره المركزية ويحاذرون إظهار ما يوحي بدعوتهم لعقيدة جديدة، وهذا يعني أنّ الأدوار العالمية في المسرح الاقتصادي والاجتماعي مرسومة بحرص،على غرار ما عليه الحال في المسرح السياسي، حيث السيادة لموازين القوى والغلبة المطلقة لمنطق المصالح. هكذا تغدو المبادرة التنموية التي تحاول الأمم المتحدة الإمساك بها، مبادرة ناقصة، فهي تكتفي بالافصاح عن أسس نظرية متمايزة، لكن لا يصل بها الحال إلى الاعلان عن أنّ من مستلزمات التنمية البشرية ومكافحة الفقر وتوسيع الخيارات، التخفيف من تطرف النظام الاقتصادي العالمي، وتعديل قواعد اللعبة التي تفرضها المؤسسات الدولية "القائدة".

وهذا التردد هو ما يطبع عموماً أداء منظمات الأمم المتحدة، التي تحاول القيام بأمرين متعارضين، الإبقاء من جهة على احتمال نشوء بدائل مستقبلية من رحم المؤسسات الدولية نفسها، والعمل من جهة ثانية على صيانة الوضع القائم عبر شدّ الانتباه إلى مشاكله، كي لا يقود تراكمها وتفاقمها إلى تهديد استقرار النظام برمته.

هناك العديد من الشواهد التي تؤكد صحة هذا الاستنتاج، فقد تجنبت تقارير التنمية البشرية حتى الآن التعامل صراحة مع مسائل حرجة، من قبيل التحرير العشوائي للتجارة، وهدم دولة الرفاه، وانتشار الممارسات الاحتكارية، والذيول الخطيرة لسياسات الحرب الهادفة إلى السيطرة على موارد الطاقة وأسواق النفط. أما التوصيات والسياسات المقترحة فكانت تضع دول العالم في سلة واحدة كأنها تتوجه إلى مجهول. في التقرير الاخير مثلاً (2007/ 2008) الذي عالج تهديد التغير المناخي الناجم عن تزايد الانبعاثات الصناعية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن حاجة العالم الى اتخاذ اجراءات سريعة للحد من انبعاث الغاز المسبب للاحتباس الحراري، مشجعاً الدول الصناعية على خفض هذه الانبعاثات ومنح الدول النامية الدعم الذي يمكنها من القيام بذلك، وخصوصاً عبر نشر سريع للتقنيات الجديدة. هذه التوصيات العامة على أهميتها لا

تتطلب فقط إجراءات موضعيّة ومحددة، بل تحرير أنظمة المعونة الدولية من القيود السياسية والاقتصادية الصارمة، وتحكماً بقواعد المنافسة الدولية التي تشجع على تخفيض التكاليف بأي طريقة، حتى لو كان ذلك على حساب الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي، كما تقتضي إصلاح آليات السوق التي لا يبدو انها ستسمح بتدفق سهل وقليل التكلفة للتكنولوجيا مهما كان ذلك ضرورياً ملحاً.

ألا ينتظر ذلك قيام نظام عالمي جديد؟